

# منظّمات وجمعيات تدعو إلى وضع حدٍّ لـاستمرار الإفلات من العقاب السائد بالانتهاكات التي ارتكبتها قوَّات الأمن والمرتبطة بحقوق الإنسان



وجّهت 14 منظمة وجمعية، نداءً إلى كلٍّ من رئيس الحكومة ووزير العدل والدّاخلية، لـ"وضع حدٍّ لـاستمرار الإفلات من العقاب السائد في ارتباط بالانتهاكات التي ارتكبتها قوَّات الأمن والمرتبطة بحقوق الإنسان".

وأكدت هذه المنظمات في النداء الذي نشرت نصّه منظمة هيومن رايس ووتش على موقعها الرّسمي، ليلة أمس الثلاثاء، ضرورة تجسيد التزام تونس باحترام تعهّداتها بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، مؤكّدة وجوب أن تفضي التّحقيقات التي انطلقت في جرائم التعذيب إلى إجراء محاكمات عادلة وشفّافة ومستقلة دون تدخلات أو عراقيل بمختلف أشكالها، ودون اللجوء إلى عقوبة الإعدام.

كما أكّدت هذه المنظّمات على الحاجة الملحة لمضاعفة السّلطات التّونسية جهودها حتّى يتمّ تقديم المشتبه في تورّطهم إلى العدالة بما في ذلك التأكّد من مثول أعضاء قوّات الأمن الّذين يتمّ استدعاؤهم للاستجواب أمام المحقّقين والمحاكم في ظروف خالية من التّهديدات والضّغوط الأخرى.

كما دعت هذه المنظّمات ومن بينها هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدّولية والرّابطة التّونسية للدّفاع عن حقوق الإنسان، رئاسة الحكومة ووزارتي الدّاخلية والعدل إلى "إرسال إشارة واضحة من خلال تصريح علني يتمّ فيه التذكير بأنّه لا يمكن السّماح أو التّسامح مع أيّ شكل من أشكال الإفلات من العقاب في علاقة بأعمال التّعذيب أو غيرها من ضروب سوء المعاملة، ومع أيّ ممارسة تستهدف الضّغط على المسار الطبيعي للعدالة".

واستعرضت هذه الجمعيات الأحداث الّتي شهدتها المحكمة الابدائية ببن عروس يوم 26 فيفري الماضي معتبرة أنّ ما حصل هناك هو "دليل على تفشّي الإفلات من العقاب في تونس" ملاحظة أنّ منظّمات حقوق الإنسان لا تزال تدعو منذ سنوات السّلطات التّونسية إلى وضع حدّ للإفلات من العقاب ومع ذلك، ومنذ عام 2011، لم تسفر الغالبية العظمى من الادّعاءات الموثوقة عن التّعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة على أيدي قوّات الأمن، إلى إجراء محاكمات.

كما حثّت الجمعيات السّلطات التّونسية على "عدم تفويت الفرصة للتعهد باللتزاماتها الدّولية، وتأكيد إرادتها في ما يتعلق بملاحقة المشتبه في مسؤوليّتهم عن التّعذيب قضائيا في ظلّ غياب ردّ فوري وعلني منها على ممارسة الضّغط والابتزاز على العدالة".

ودعت الجمعيات السّلطات التّونسية إلى مجابهة هذه الممارسات وذلك لضمان استقلال القضاء كسلطة وحماية القضاة ولمكافحة التّعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، كما جاء في الدّستور.

ووقّعت على هذا النّداء الجمعيات التّالية: هيومن رايتس ووتش/ الجمعية التّونسية للدّفاع عن الحرّيات الفردية/ جمعية البوصلة/ منظمة العفو الدّولية/ المنظّمة الأورومتوسطية للحقوق/ الفدرالية الدّولية لحقوق الإنسان/ محامون بلا حدود/ الرّابطة التّونسية للدّفاع عن حقوق الإنسان/ المنظّمة التّونسية لمناهضة التّعذيب/ النّقابة الوطنية للصّحفيين التّونسيين/ اللّجنة التّونسية لاحترام الحقوق والحرّيات/ المرصد التّونسي للحقوق والحرّيات/

المنتدى التّونسي للحقوق الاجتماعيّة والاقتصاديّة والمنظّمة العالمية لمناهضة التعذيب.

## انسحاب منسق "المسار" من الحزب



عقد المكتب السياسي لحزب المسار الديمقراطي، اليوم الإثنين، اجتماعاً للبحث في الموقف الذي سيتّخذه الحزب من اجتماع الموقعين على وثيقة قرطاج المقرّر التّمامه غدا الثلاثاء.

للتذكير فقد شهد "المسار" انقسامات بسبب وثيقة قرطاج، تمحورت بين داعين للاسحاب منها وداعمين للبقاء فيها والضغط من الداخل لتحسين الأداء الحكومي.

وقد دخل الحزب، الممثل في حكومة الشّاهد بوزير الفلاحة سمير الطيّب، في نقاشات داخلية حول تموقع الحزب أفضت إلى إعلان التمسك بوثيقة قرطاج وبالأولويّات المضمّنة فيها. وتزامنت تلك النقاشات مع انخراط "المسار" في ائتلاف "الاتحاد المدني" الذي يضم 11

حزبا جلّ مكوّناته من المعارضة.

ووفق ما أكّده الحزب في بيان صادر عن مكتبه السياسي، فقد أفضت هذه النقاشات إلى انسحاب القيادي جنيدي عبد الجواد من مسؤولياته الحزبية، كمنسّق للحزب.

## منظّمات من المجتمع المدني تعتبر ما صدر عن النقابات الأمنيّة دعوة واضحة إلى العصيان والتمرد



إعتبرت عدّة منظّمات من المجتمع المدني ما صدر عن نقابة موظّفي الإدارة العامّة للأمن العمومي في بيانها الّتي دعت فيه كافّة إدارتها وأعوانها إلى مقاطعة تأمين الجلسات بمحكمة بن عروس ومطالبة إيّاهم بعدم مغادرة أسوار قصر العدالة إلى حين الإفراج عن الأمنيّين المتّهمين دعوة واضحة إلى العصيان والتمرد على مؤسسات الدّولة وسط لامبالاة من السّلطات.

وأعلنت المنظمات في بيان مشترك اليوم الثلاثاء 27 فيفري تضامنها التام مع المحامين ضد كل من يحاول منعهم من أداء واجباتهم تجاه موكلّهم والذيل من حقوقهم المكفولة دستوريا. ونددت بخطورة هذه التصرفات الهمجية التي صدرت عن سلك مُطالب بالانضباط، على سيرورة العمل القضائي واستقلالته وعلى مؤسسات الدولة.

ودعت السلطة التنفيذية إلى تحمّل مسؤوليتها تجاه ما آلت إليه الأوضاع الفوضوية بمحكمة بن عروس يوم أمس، ممّا انجرّ من تشويش على عمل القضاة، وتطالب وزارة الداخلية في هذا السياق بالتدخل العاجل لضبط أعوانها وتنظيم تحركاتهم والإحاطة بهم، واتخاذ إجراءات حازمة ضدّ دعاة التمرد على الدولة.

واعتبرت هذه التصرفات بعيدة كل البعد عن قيم الجمهورية والعدالة، وتزيد من تغوّل ما يسمّى بالنزّقات الأمنية التي باتت تشكل تهديدا واضحا على السلم الاجتماعي في الوطن.

وأشارت إلى الفرق بين المؤسسة الأمنية ومختلف الوحدات التي تبذل جهودا جبّارة في مكافحة الإرهاب وحماية الحدود والتصدي للمخاطر التي تواجه البلاد، والممارسات التي تنتهجها ما تسمّى بالنزّقات الأمنية والتي تعمل في كل مناسبة على ابتزاز الدولة وتهديد مؤسساتها كما حصل سابقا مع التهديد بالامتناع عن تأمين مجلس النواب والسياسيين والحفلات الفدائية.

وذكرت بضرورة السحب الفوري للمشروع الحكومي المتعلق بزجر الاعتداءات على القوّات الحاملة للسلاح والذي يشكل خطورة على مسار الانتقال الديمقراطي في تونس، كما أنّه سيمنح صلاحيّات مطلقة للأجهزة الأمنية.

وشدّدت على ضرورة تطهير السلك الأمني ومحاسبة من ثبت إدانتهم واحترام ما جاء في الفصل 19 من الدستور الذي يؤكّد على أنّ الأمن الوطني هو أمن جمهوري، مكلف بحفظ الأمن والنظام العام وحماية الأفراد والمؤسسات والممتلكات وإنفاذ القانون، في كنف احترام الحرّيات وفي إطار الحياد التام.

المنظمات الموقّعة:

- \* النّقابة الوطنية للمحامين التونسيين
- \* المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
- \* جمعية يقظة من أجل الديمقراطية والدولة المدنية
- \* اللجنة من أجل احترام حقوق الإنسان والحرّيات في تونس
- \* الجمعية التونسية للمحامين الشبان

# الذّيف يتواصل داخل حزب المستقبل/ أكثر من 100 استقالة



**حركة تونس المستة**  
**علم عمل تقدم**



تجاوز عدد الاستقالات من حزب المستقبل 100 استقالة شملت المكتب التنفيذي وقيادات جهوية ومحلية، وفق بيانات أصدرها اليوم الإثنين عدد من الهياكل الجهوية التابعة للحزب.

فعلى إثر استقالة عبد العزيز المزوغي ورفيق الشلي من المكتب التنفيذي للحزب، جاءت استقالة 9 أعضاء آخرين من المكتب التنفيذي تفاقم نزييف الاستقالات في الحزب ليشمل عددا من القيادات الجهوية والمحلية فاقت المائة استقالة في حزب لم يمر على تأسيسه أكثر من بضعة أشهر وفق ذات البيانات التي حملت توقيع قيادات جهوية محلية من ولايات تونس وبن عروس وأريانة ومذوبة ونابل وسليانة وقفصة وسوسة والمنستير.

واعتبر المستقيلون أن "الحزب" يدخل بهذه الاستقالات قائمة الأحزاب التي تشكو أزمة تسيير نظرا لعدم احترام الحد الأدنى من

الدِّيمقراطية داخلها ولا نفراد المسؤول الأوّل بالقرار".

وأرجع المستقيلون في بياناتهم أسباب الاستقالة إلى أن "ما سوّق له مؤسس الحزب من تمشٍّ ديمقراطي وتشاركي في اتّخاذ القرار لم يكن إلاّ مجرد سراب" مؤكّدين أنّهُ ثبت لديهم أن قرارات الحزب انحصرت في دائرة ضيقة يتم اتّخاذها في جلسات خاصّة خارج أطر الحزب وهياكله بمعيرة ثلاثة من الأصدقاء المقرّبين من الأمين العام.

يشار إلى أن أمين عام حزب المستقبل الطاهر بن حسين، أصدر بياناً في نهاية جانفي الماضي على إثر استقالة الأعضاء التسعة الأوّل، أعرب فيه عن "أسفه لاستقالة مجموعة من الإطارات في حزب المستقبل"، معتبراً أن "الموقف السلبي" للمستقلين من الاتحاد المدني الّذي انخرط فيه، فاقم الأزمة وجعل إمكانية العمل المشترك شبه منعدمة.

وقد قرّر الطاهر بن حسين حينها "حل" المكتب التّنفيذي المؤقت لما في وجوده من تضارب بين الواقع وما تمّ الاتّفاق عليه في النّظام الداخلي" معلناً أن "حزب المستقبل بصدد الإعداد لمؤتمره الأوّل المقرّر عقده يومي 23 و24 جوان 2018".

---

**الخلافات بدأت تدبّ داخل  
"الإئتلاف المدني" بسبب  
القائّمات الانتخابيّة الموحّدة**



لم تمض أسابيع على تشكيل الائتلاف المدني، يضم 11 حزبا، وبعد قراره خوض الانتخابات البلدية في عدد من الدوائر في قوائم موحدة، حتى بدأت الخلافات تظهر بين مكوناته...

فقد قام ممثل حزب آفاق تونس، وهو قيادي في الحزب، بمنع مرشحة حزب المبادرة لرئاسة القائمة البلدية للائتلاف من الدخول إلى مكتب آفاق تونس بالمرسى لحضور اجتماع بين هذه الأحزاب يتعلق بإعداد القائمة الانتخابية التوافقية.

وبحسب القيادي بحزب المبادرة الذي كان يرافق المرشحة وعهدت إليه مهمة تقديمها للائتلاف، فإن حزب آفاق تونس منزعج من وجود مرشحة لحزب آخر ويرغب في الاستحواذ على أهم المواقع داخل القوائم ولذلك طرد القيادي بآفاق تونس مرشحة المبادرة، وهي محامية، ومنعها من دخول قاعة الاجتماعات بحجة أنها مستقلة...

---

**حراك تونس الإرادة يستنكر بشدة عودة وزارة الداخلية إلى سياسة التضييق والمراقبة على عمل الصحفيين والتنصت عليهم**





## حراك تونس الإرادة

**أصدر حراك تونس الإرادة بيانا عبّر فيه عن تضامنه الكامل مع الصحفيين التونسيين في يوم غضبهم، هذا نصّه:**

يعبّر حزب الحراك عن كامل تضامنه مع الصحفيين التونسيين في يوم الغضب الذي ينفذونه اليوم احتجاجا على الحملة التي تُشنّ على الصحفيين من قبل الأجهزة الرّسمية وحملة التّلب والتّشويه والتّهديد على شبكات التّواصل الاجتماعي من طرف أمنيّين في إفلات تامّ من المحاسبة والعقاب. ويؤكدّ الحزب بهذه المناسبة على:

أوّلا، استنكاره الشّديد لعودة وزارة الدّاخلية إلى سياسة التّضييق والمراقبة على عمل الصحفيين والتنصّت عليهم باعتراف الوزير ذاته في مخالفة صارخة لما جاء به دستور 27 جانفي 2014 من ضمانات حماية سرّية المراسلات والاتّصالات والمعطيات الشّخصية، وإعتباره أنّ تلك الممارسات تعتبر انتكاسة حقيقية لمسار الانتقال نحو الأمن الجمهوري الذي انطلق بعد الثّورة.

ثانيا، تنديده بحملة التّشويه المنظّمة التي انخرط فيها بعض الأمنيّين الذين يحذّون إلى الاستبداد ضدّ الصحفيين وبكلّ مظاهر الاعتداء على الصحفيين في حرمتهم وكرامتهم، وإعتباره أنّ تغاضي الوزارة عن مثل هذه الممارسات وهو بمثابة المشاركة الفعلية في الاعتداء على حرّية الرّأي والتّعبير، وفيه تحريض وحماية لمرتكبي أعمال العنف والتّهديد ضدّ الصحفيين.

ثالثا، تحميله المسؤولية الكاملة للحكومة في حماية الصحفيين من كلّ اعتداء وردع كلّ من يهدّدهم ويمارس عليهم أيّ من صنوف العنف المادّي والمعنوي، وفي رفع اليد بشكل نهائي عن قطاع الإعلام العمومي منه أساسا، والتخلي نهائيا عن نزعات الاستبداد والهيمنة والاحتكار ومحاولات إعادة إنتاج منظومة الدّعاية التي كانت لعقود

ركنا أساسيا للدكتاتورية .

رابعاً، دعوته لكل قوى البلاد الحيّة الالتفاف حول الصحفيين والمدوّنين الأحرار من أجل حماية وتعزيز حرّية التعبير والصحافة وحقوق الإنسان عامّة والتصديّ للمحاولات الرّامية إلى التّعقيم وتكميم الأفواه والعودة بإعلامنا الوطني إلى زمن ما قبل الثّورة .

خامساً، دعوته الحكومة السّحب الفوري لمشروع القانون الأساسي المتعلّق بإحداث هيئة الاتّصال السّميّ البصري من مجلس نوّاب الشّعب، وهو المشروع الّذي أعدّته وزارة العلاقة مع الهيئات الدّستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان بشكل آحادي، ولا يوفّر ضمانات الاستقلالية وفعالية الدّور التّعديلي للهيئة، ودعوته لتقديم مشروع جديد يضمّ نصّاً موحّداً شاملاً يأخذ بعين الاعتبار ملاحظات المجتمع المدني ويؤسّس لهيئة تعديلية ذات استقلالية حقيقية عن السّلطة التّنفيذية تعمل على ضمان حرّية وتعددية واستقلال ومسؤولية المشهد الإعلامي في تونس.

---

# 11 جمعية ومنظمة تنفّذ وقفة أمام مقرّ "هيئة الحقيقة والكرامة"



نفذ ناشطون في 11 جمعية ومنظمة، أمس الثلاثاء، وقفة أمام مقر "هيئة الحقيقة والكرامة" بتونس العاصمة للمطالبة بمعرفة مآلات ملفات شهداء وجرحى الثورة والانتهاكات الجسيمة بالإضافة إلى التعبير عن رفضهم لإطلاق الهيئة طلب عروض لحفظ الملفات خارج تونس.

وتمّ خلال الحملة جمع طلبات إسمية للذّفاذ إلى المعلومات مقدّمة إلى هيئة الحقيقة والكرامة وفق مقتضيات الفصل 96 من قانون أساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرّخ في مارس 2016 والمتعلّق بالحقّ في الذّفاذ إلى المعلومة.

ووزعت المنظمات المشاركة في الوقفة بيانا طالبت فيه أيضا بتشريكتها في صياغة التقرير النهائي للهيئة وإصدار قائمة للضحايا وتقديم روزنامة للانتهاء من كافة أعمال لجانها. ومن المطالب أيضا إطلاع الجمعيات على مآل البحث والتقصّي في ملفات شهداء وجرحى الثورة وإطلاعها على مسار الملفات التي قدّمت للهيئة من قبل تلك الجمعيات وإطلاع كلّ ضحيّة على مسار ملفّه متى طلب ذلك.

ومن بين المنظمات والجمعيات المشاركة في هذه الوقفة جمعيّة "الكرامة لصوت الضحايا" و"الشبكة التونسية للعدالة الانتقالية" و"نساء تحدّين القضبان" وجمعية "تونسيات" و"الجمعية الدّولية لمساندة المساجين السياسيين"...

# بيان التيارات الديمقراطية حول الذئيل من الحقّ الدستوري في الإعلام



أصدر التيار الديمقراطي بياناً حول وضع الإعلام وتفاقم الاعتداءات  
على الصحافيين، هذا نصّه:

يتابع التيار الديمقراطي بقلق وريبة ما يحصل منذ مدّة من تفاقم  
حالات الاعتداء على الصحافيين والتضييق الممنهج عليهم، مع  
استمرار غياب الشفافية المالية في المؤسسات الإعلامية وغياب  
الحرفيّة لدى بعضها، كما تابع بإشغال ما صرّح به السيد وزير  
الدّاخلية حول ممارسة حرّية التّدوين وضوابطها، ويهمّ التيار  
الديمقراطي أن يعلن ما يلي:

- يطالب وزارة الدّاخلية بإصدار تعليمات واضحة، تُتبع مخالفتها  
بعقوبات رادعة، تخصّ عدم التعرّض للصحافيين أو مضايقتهم  
عند أدائهم لمهامّهم لتغطية كلّ الأحداث واستقاء المعلومات، بلا  
حدود غير تلك التي جاء فيها نصّ صريح بالمنع.

- يطالب النّيابة العمومية بإحالة كلّ من يعتدي على صحفي أثناء  
قيامه بمهامّه على القضاء لمحاكمته وتسليط العقاب المقرّر  
للاعتداء على الموظّف العمومي طبق ما نصّ عليه المرسوم عدد 115

لسنة 2011.

- يدين ما جاء على لسان وزير الدّاخلية من تهديد مطلق للمدوّنين الّذين يشكّون في الأمن، ويذكّر بأنّ القانون لا يمنع حرّية النّقْد الّتي لا تتطوّر مؤسّسات الدولة وغيرها دونها، مع دعوة كلّ من يمارسون حقّهم الدّستوري في التّعبير والنّقْد إلى ممارسة حقّهم، مع التقيّد بواجب الامتناع عن نشر الأخبار والمعلومات الزّائفة، والتحرّس في المعلومات قبل نشرها، والامتناع عن التّحريض على العنف أو على خرق قوانين الدولة.

- يدعو مصالح رئاسة الحكومة إلى التوقّف عن إجراء التّرخيص بالتّصوير والتّغطية للصحّافيين تونسسيّين كانوا أم أجانِب، باعْتباره إجراء مخالف للقانون من المفروض ألاّ يعود بعد الثّورة، وأن تترك الجوانب المتعلّقة بالأمن القوميّ للسّلط الأمنية المختصّة تتابعه وفق قواعد النّجاعة طبقاً للتّراتيب والقواعد المتعارف عليها في الأنظمة الدّيمقراطية.

- يدعو الهايكا إلى الخروج من حالة السّلبيه وإلى العمل على فرض احترام مؤسّسات الإعلام السّمعيّ البصريّ للواجبات المحمّولة عليها بكرّاسات الشّروط، فيما يتعلّق بمضمون الرّسائل الإعلامية وفيما يتعلّق بشفافية التّمويل.

- يدعو أصحاب المؤسّسات الاقتصادية الّذين يقومون بإشهار لمنتجاتهم إلى الانكباب على إنجاح مشاريعهم والتّسويق لها والنّهوض بالاقتصاد الوطنيّ، دون التّدخّل في الخطّ التحريريّ لوسائل الإعلام أو الضّغط عليها عبر هذه الإعلانات، ويدعو المواطنين لمقاطعة منتجات المعلّنين في المؤسّسات الّتي تخضع لإملاءاتهم.

- يدعو رئيس الحكومة إلى تفعيل الإجراءات الّتي الّتزم بها لخدمة قطاع الإعلام، وعدم الّكتفاء بالوعود.

- يدعو رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة إلى القطع النّهائيّ مع التّدخّل في مضمون الإعلام العموميّ ومحاولة تدجينه.

- يدعو كلّ القوى الحيّة في المجتمع إلى التصدّي لكلّ مظاهر التّضييق على حرّية الصّحافة، باعْتبارها تشكّل حالياً المكسب الوحيد الّذي حقّقته الثّورة نسيباً.

# اِسْتِقَالَة 9 أَعْضَاء مِنْ الْمَكْتَبِ الْتَّنْفِيذِي لِـ"حَزْبِ الْمَسْتَقْبَلِ" الَّذِي يَتْرَأْسُهُ الطَّاهِرُ بْنُ حَسِينِ



**حركة تونس المستة**  
**علم عمل تقدم**



أعلن تسعة أعضاء من المكتب التنفيذي لحزب المستقبل، وهم حسام الحامي زهير البازي طاهر الباسطي بشير بجاوي جمال الوسلاطي أسماء الجماعي كريمة بوسهيلة جمال صابر منير شطورو، اِسْتِقَالْتَهُمْ مِنْ الْحَزْبِ بَعْدَ مَا لَاحَظُوهُ مِنْ اِنْحِرَافٍ عَنِ التَّسْيِيرِ الدِّيمُقْرَاطِيِّ وَتَفَرُّدِ الأَمِينِ العَامِ لِلْحَزْبِ الطَّاهِرِ بْنِ حَسِينِ بِاِتِّخَاذِ القَرَارِ فِي دَائِرَةِ ضَيْقَةٍ مِنْ خَارِجِ الْحَزْبِ.

وَجَاءَ فِي البَيَانِ الَّذِي أَصْدَرَهُ الْمَسْتَقِيلُونَ "أَنَّ حَقِيقَةَ الْحَزْبِ هِيَ أَكْثَرُ قَسْوَةً وَإِيْلَامًا مِمَّا سَبَقَ الْحَدِيثُ عَنْهُ فِي مَقْدَمَةِ هَذَا البَيَانِ، حَيْثُ ثَبَتَ لَدَيْنَا بِمَا لَا يَدَعُ مَجَالًا لِلشُّكِّ أَنَّ قَرَارَاتِ الْحَزْبِ اِنْحَصَرَتْ فِي دَائِرَةِ ضَيْقَةٍ أَشْبَهَ بِالسَّرِّيَّةِ تَتَّخَذُ فِي جُلُوسَاتٍ خَاصَّةٍ خَارِجِ أَطْرَافِ الْحَزْبِ وَهِيَ اِكْلُهُ بِمَعِيَّةِ ثَلَاثَةِ مِنَ الأَصْدِقَاءِ المَقْرَبِينَ مِنَ الأَمِينِ العَامِ، وَأَنَّ كُلَّ مَحَاوَلَةٍ لِتَعْدِيلِ وَإِصْلَاحِ المَسَارِ جُوبِهَتْ بِالرَّفْضِ وَالتَّعْوِيمِ مِنْ قَبْلِهِ بِلِ وُصْلِ الأَمْرِ لِحَدِّ تَحْقِيرِ قِيَادَاتِ وَمَنَاضِلِ الْحَزْبِ".

# المرزوقي من مدنين: نحن بصدد الاتجاه نحو تشكيل قوائم حزبية وإئتلافية لدخول الانتخابات البلدية



قال رئيس حزب حراك تونس الإرادة والرئيس السابق المنصف المرزوقي، في ندوة صحفية عقدها اليوم الأحد بمدنين، أن حزبه بصدد الاتجاه نحو تشكيل قوائم حزبية وإئتلافية لدخول الانتخابات البلدية. وأشار إلى أن حزبه ينظم اجتماعات ماراطونية لتشكيل قوائم إئتلافية مع حزب التكتل الديمقراطي وحزب التيار الديمقراطي.

وقد عقدت هذه الندوة إثر الاجتماع الشعبي لحراك تونس الإرادة في مدنين

وأضاف المرزوقي أن حزبه "مستعد" للانتخابات البلدية القادمة ويشتغل ليلا نهارا" وأن "هذه الجولات تأتي في إطار تشكيل القوائم

والإعداد للانتخابات البلدية التي سيكون في الميدان من أجلها".

من ناحية أخرى، ذكر المرزوقي أنه لم يدع قط إلى إسقاط الحكومة بل أن كل ما يطلبه هو أن تعطى ضمانات بأن تكون الانتخابات البلدية حرة ونزيهة وفي كنف الشفافة، إلى جانب حياد الإعلام والسلطة الحاكمة..

وأكد المرزوقي إلى أن خياراته السياسية في عدم التواصل مع المنظومة القديمة لم تتغير وستبقى على نفس الخط.

